هل بالإمكان بناء نظام مواطنة عصري في الدول العربية؟

د. ناصر زيدان(*)

مقدمة

ظلَّت جهود النُخب العربية مُنكبة على دراسة المواطنة بما هي مطلب وحق تستوجبها طبيعة النموذج الديمقراطي العربي المنشود، وذلك منذ تشكل بواكير ارهاصات النهضة العربية أواخر القرن ١٩ الذي انطلق مع جهود مصلحين عرب كبار. واستمر رفع الشعار من قبل الحركات الوطنية العربية في نضالها ضد الاستعمار، وتم تضمين الفكرة في متن الدساتير الوطنية للدول العربية بعد الاستقلال، ولكن من دون تفعيل بالممارسة، ولربما جاء التطبيق متناقضاً مع قيم المواطنة الحقَّة المتجردة، فبقي الشعار حبراً على ورق او جثة سياسية وقانونية جامدة، يفتقد للروح والحياة.

تعتبر المواطنة من بين المفاهيم المندرجة ضمن الحقل الذي يحفظ دلالات العصر الراهن، حيث تستدعي ضرورات الحداثة الإحاطة بمختلف جوانبها، واصبحت الحقبة الزمنية الحالية توصف بعصر المواطنة، وتبعا لذلك يتميز مفهوم المواطنة بالطبيعة المتحركة وبتعدد الأبعاد والقيم، فهي من جانب ذات صلة بالوطن الأصلي للفرد الذي يدلِّل على هويته وثقافته وانتمائه التاريخي، ومن جانب آخر ترتبط بمكان الإقامة للفرد، والذي يرتب عليه واجبات اتجاهها، لأنه يمنح الانسان الحقوق والواجبات بمناسبة عيشه لحياته وما يتفرع عن هذا العيش من أعمالٍ وأنشطة. ولأن مفهوم المواطنة في اللغة العربية غالباً ما يأخذ بعداً يتعلَّق بالجذور، فإنَّ معناها الاصطلاحي المعاصر المتعارف عليه، يُشيرُ الى الوضعية السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية للفرد المواطن داخل رقعة جغرافية معينة.

كما تتلازم العلاقة الشرطية على ضوء ما تقدم بين الوطن والمواطنة. فالوطن هو الفضاء العام الذي تمارس فيه المواطنة، ولا وجود لوطن من دون مواطنين. والمواطنة قيمة وصفة

(*) أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي العام في الجامعة اللبنانية.

وحق وأساس للعقد الاجتماعي. لكن الذي يتأمل في التاريخ وفي الواقع العربي الراهن؛ يرى أن المواطنة لم تكتمل من حيث الوعي بها، ولا من حيث فاعليتها كحق وسلوك، وذلك بفعل وجود نُظم سياسية تعاملت مع المواطنة ومع الديمقراطية كمواضيع مؤجلة لم يحِن موعد تطبيقها بالكامل بعد، لصالح اعتماد مقاربة تقول: أن الأولوية لبناء المؤسسات الوطنية والحفاظ على السيادة والتصدي للمخاطر الخارجية، في حين اعتبرت أنظمة أخرى أنَّ الديمقراطية بمفهومها الغربي؛ بدعة لا تلائم مجتمعاتنا التي حافظت على بنيتها التقليدية المتوارثة. وفي المقابل فقد أسست بعض الأنظمة الأخرى ديمقراطيات شكلية غير مفعَّلة استناداً الى أعراف الشورى المحلية.

وعليه يكون المشترك في تلك التجارب هو الرغبة بالمحافظة على محددات في العقل السياسي العربي الكلاسيكي والمتمثلة في النفعية، وفي أن الثقافة عبارة عن مكنونات في البنية اللاشعورية للمجتمعات العربية، بالإضافة إلى استمرار احياء نهج الاستبداد. وقد جوبهت تلك السياسات بمعارضة من طرف المجتمع المدني العربي، ومن طلائعه الحقوقية على مر العقود. وقد برزت سطوة جديدة في زمن العولمة، وتقلَّصت هيبة الدولة الأمة، وظهرت نماذج ديمقراطية أخرى معولَمة ومغالية في الفردانية تنتمي الى سياق عصر ما بعد الحداثة، وتدعي نهاية السرديات الكبرى التي كانت سائدة، لتؤسس تعارض من نوعٍ جديد للسيادة في مفهومها التقليدي، وتهمِّش الخصوصية الحضارية للأمم. وتُطرح أزمة المواطنة في الفضاء العربي في ظل تلك التحولات، لأن لكل مجتمع او أمة مشروعها الخاص، فالأمم التي بلا مشروع يستحيل أن توفر منجزات في مجالات النهضة وفي تأمين الاستقرار. وفكرة المواطنة هي الأساس الذي بُنيت عليه الوحدة بين الدول الأوروبية، كما أنها حلَّت الإشكاليات الناتجة عن التعدد القومي والثقافي والسياسي قبل التوقيع على معاهدة انشاء الاتحاد في ماستريخت العام ١٩٩٢[١]. تبعا لكل ذلك يُطرح على الواقع العربي الراهن سؤال جوهري لا بد من الإجابة عليه بموضوعية: هل بالإمكان بناء نظام مواطنة عصري في الدول العربية؟

إشكالية البحث:

– ما هي مستلزمات بناء العقد الاجتماعي لمشروع المواطنة العربي المنشود؟ وما هي حدوده التي تجعل منه مميزاً ومحبوكاً قانونياً تعتمده المؤسسات من دون محاباة، وقابل للتطبيق؟ وكيف يمكن للمشروع المحافظة على السيادة الوطنية وعلى الهوية العربية الحضارية ولا يتعارض مع كل هذه المفاهيم في ظل التحديات المطروحة؟

فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية البحث حول مستلزمات العقد الاجتماعي لتحقيق "المواطنة العربية" في خضم تنوع النماذج الديمقراطية، وتأسيس المواطنة بموجب نصوص القانون الوطني او عبر الدساتير الوطنية العربية بصيغها المختلفة من خلال مصادقة الأنظمة العربية على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالشرعية الدولية لحقوق الانسان، مقاربة واقعية، لكنها بالفعل تحتاج لمشروعية شعبية، قد تكون من خلال عقد اجتماعي جديد. لأن التطبيق مازال منقوصاً على مستوى الممارسة من قبل غالبية السلطات

(١) عدنان السيد حسين. المواطنة – أسسها وأبعادها، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٣، صفحة ١١١.

العربية القائمة، وهو ما بينته المطالب التي رفعتها مظاهرات الاحتجاج التي انطلقت في أكثر من دولة عربية بعد العام ٢٠١١، والتي ربطت تحقيق المطالب الديمقراطية بوجود سيادة كاملة وعدالة اجتماعية حقيقية وواضحة. وبالرغم من انتكاسة الاحتجاجات الشعبية العربية؛ لكن حركية المجتمع العربي بقيت حية، واستمرَّت المطالبة بتوفير أسس واضحة للمواطنة، ما زالت الاحتجاجات قائمة ولو بأشكال مختلفة عن الطرُق التي اعتمدت في سياق ما يُسمى "الربيع العربي".

وترتبط فرضية البحث أيضا في الإجابة على سؤال: كيف للمواطنة في المنطقة العربية أن تعيش بخصوصياتها ضمن سياق تحديات العولمة؟ وهي تشترك كذلك في دفع عملية الانتقال الديمقراطي الى الأمام. لكن أشكال الديمقراطية المُعولمة تتعارض أحياناً مع السيادة الوطنية للأقطار العربية، وربما تتعارض مع خصوصياتها الثقافية او الحضارية.

ومن أهداف الدراسة:

الغوص في مقاربات وأبحاث تحاكي الإشكالية المطروحة حول المواطنة في الوطن العربي، وأهمها:

- التعرُّف على مفهوم المواطنة من خلال جدلية تاريخية حملها المُصطلح منذ تأسيسه.
- معوقات أفق المواطنية العربية.
- شروط البناء المؤسساتي الذي يمكنه احتضان وصيانة المواطنة.
- حدود بناء المواطنة المنشودة.

وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة لا بد من اعتماد منهجيات تقارب العناوين الأساسية المعنية، وهو ما يتطلب دراسة نماذج المواطنة المعتمدة، والرؤى التي تقود الى تحقيق النموذج العربي المنشود، وسيمرّ البحث على قراءات استشرافية عبر التطرُق لمختلف الضمانات القانونية التي تحمي المواطنة، ومنها نماذج مُحققة كسبتها بعض الشعوب العربية، والاضاءة على نواقصها. كما لا بد من التعرُّج على البنى الاجتماعية والمؤسساتية والثقافية السائدة في الفضاء العربي وعلاقتها بمشروع المواطنة المرتجى، وهو ما يتطلب دراسة وصفية، كما يُحتِّم البحث في بعض ظواهر المواطنة الجديدة، والولوج في مقاربة تحليلية في علاقتها بثوابت مفاهيم الهوية والسيادة.

ولتحقيق النفعية الثقافية والسياسية من الدراسة؛ فقد تم اعتماد خطة البحث التالية:

المبحث الأول: ركائز بناء العقد الاجتماعي الذي يؤسس للمواطنة العربية.

المبحث الثاني: حدود العقد الاجتماعي العربي المنشود.

المبحث الأول: ركائز بناء العقد الاجتماعي الذي يؤسس لمواطنة عربية.

تستند المواطنة على عقد اجتماعي مبني على تفاهمات بين فئات الشعب، وهو ما أكدت عليه رؤية فلاسفة التنوير في أوروبا، وهؤلاء اعتبروه أساساً لبناء الدولة الحديثة ويحدد مهام الحاكم ومسؤولياته، وواجبات المحكومين وحقوقهم. ويُعرف العقد الاجتماعي تبعاً لذلك على أنه اتفاق يقبل بموجبه جميع الناس أن يتنازلوا عن بعض سلطانهم وقوتهم بالقدر الذي يكفل أمن وسلامة أرواح وممتلكات الآخرين. إلّا أن الفرد يظل دائماً سيد الموقف وعند كل تحوُّل يتنازل للدولة عن أقل قدر ممكن من حقوقه، من خلال التفويض، او الانتخابات بالمفهوم العصري.

ويعكس تطور النُظم السياسية والاجتماعية في أوروبا أهمية العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين منذ بواكير الثورات الديمقراطية قبل قرون خلت. فتطور مفهوم المواطنة جاء تبعا لتطور الفكر السياسي الديمقراطي في

الدول الغربية، ثم بارتقائه الى مستوى حق مكفول بموجب الشُرعة الدولية لحقوق الانسان للعام ١٩٤٨وباقي المعاهدات الدولية ذات الصلة. في المقابل ظلت البيئة العربية تفتقد لمعايير الحقوق البديهية للمواطن، وبقيت العصبيات المحلية التي ترتكز على مقاربات قبلية؛ هي التي تسود في الغالب، لاسيما ضمن الدول التي تعتبر أن الحاكم هو المرجعية المخولة تحديد معايير الحقوق والواجبات وليس العامة من الشعب. وقد فرض هذا الواقع تأخراً ملحوظاً في غالبية الدول العربية، لناحية اعتماد المواطنة المُجردة، كحق من حقوق الانسان بصرف النظر عن ولائه السياسي او القبلي او الديني او حتى القومي.

أ – كيف يمكن تجاوز العراقيل المكبِّلة لمشروع المواطنة العربية الموحدة؟

البيئة العربية لا تتمتع بثقافة عالية حول مفاهيم المواطنة. والمؤسسات الرسمية؛ التقليدية منها او الحديثة، لا تعطي هذا المعيار اهتماماً كافياً بمناسبة ممارسة السلطة. والقوانين الوطنية والدساتير في غالبية الدول العربية لحظت احترام المفهوم من دون أن تدخل بتفاصيل تطبيقه بتجرُّد وموضوعية، وهو ما خلق ثغرة على مستوى الممارسة، بحيث يبدو واضحاً مدى تعارض بعض القوانين السائدة مع ممارسات الواقع الملموس الأمر الذي يكبِّل بالفعل انطلاقة مشروع مواطنة حقيقي، لأن التراث العربي والإسلامي الغني؛ لا يُستثمر في السياق الصحيح، كما أن بُنية الأنظمة السياسية الحالية، والتي تغلب عليها السِمة الكلاسيكية او التقليدية؛ لا تساعد على تطوير مفهوم المواطنة العصرية. وما يساعد على تكريس الواقع المؤلم؛ التمييز القائم بين المواطنين على أساس طبقي او عرقي او عشائري او اثني، بما هو نقيض للحداثة والمساواة ومفهوم المواطنة. علماً ان الأنظمة الانتخابية في الأقطار العربية مازالت تغلب عليها الروح العشائرية، ومعظم القوانين التي تتعلَّق بالمرأة - مثلاً – مازالت ذات نزعة ذكورية. وبعض المكونات (الطائفية او العرقية) في مجتمعات عربية تشكو من عدم حصولها على حقها المشروع في المشاركة وفي المواطنة الكاملة، ومن هؤلاء على سبيل المثال مكوّن "البدون" في دولة الكويت، مع استمرار حرمانهم كأحد المكونات الاجتماعية من المشاركة الفعالة في الانتخابات(٢). وكذلك هي حالة حرمان "غجر الكاولية" في العراق من المواطنة، كما أن الطائفية السياسية في بعض الدول تمسّ بمبدأ المساواة، وتحرم بعض الفئات من المواطنين من حق المشاركة الفاعلة في إدارة الدولة، ولعلَّ أبرز مثال على ذلك هي وضعية نظام الحكم التوافقي في لبنان والعراق.

أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً بين مختلف النُخب عن طريق طرح إشكالية علاقة التراث العربي والإسلامي بمطلب المواطنة الحديثة، وذلك عبر التساؤل حول ما إذا كانت طبيعة المواطنة تتعارض مع ركائز الثقافة الإسلامية، وهل هي مشروع نقيض لهذا التراث؟ وذهب البعض الى حد اعتبار تحقيق المواطنة بمثابة تجاوز للتراث وقطع معه. في المقابل اعتبر البعض الآخر انه يمكن بناء المواطنة انطلاقا من العناصر التقدمية في هذا التراث، والتأسيس على تجديده، فوضعية عدم التقدم في الأمة العربية لا يعود للتمسُّك بالثقافة التقليدية وحدها، إنما يعود الى نمط الحياة، والسُبل

(٢) محمد الحسيني، الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني، مؤسسة فريدريش ابيرت الألمانية. مكتب عمان. ٢٠١٤. ص ٥.

الإنتاجية البدائية السائدة.

إن المتأمل في العقل السياسي العربي الحديث يلاحظ مدى تراجعه للوراء وعدم تجديد نفسه ليكون عقلاً مواطنياً فعالاً، فهو مازال يعتمد على ثلاثية القبيلة والعقيدة والغنيمة، حيث لم يفارق دولة الملك بالمفهوم السياسي[٣]، و في جانب آخر نرى بعض القوى منجذبة الى العقل السلطاني كمُعبِّر عن الطبيعة الأيديولوجية التقليدية في الفقه السياسي الإسلامي، والتي تتعامل مع الشعوب كرعية وليس كمواطنين. ويتحدد مفهوم الراعي بما هو حاكم صاحب سطوة وغلَبة وولي أمر تتوجَّب له الطاعة، لذلك هناك مَن مازال يرى أن الديمقراطية والمواطنة والمساواة أفكار غربية غير منسجمة مع التراث العربي والإسلامي، وتعبر عن الجاهلية المعاصرة[٤].

بيد أن بعض القوى السياسية التي تطرح فكرة حكم الجماعة معتمدةً فرزاً مذهبياً وطائفياً في توزيع نيل الحقوق بين مكونات الشعب الواحد تستند على مفاهيم كلاسيكية عقدية، كمسألة الولاء ومصطلح أهل الذمة في العلاقة بغير المسلمين، بالرغم من أن التاريخ العربي يشهد للتعايش بين مختلف الأديان، ولنيل غير المسلمين حقهم في التمثيل السياسي في أجهزة الدولة الإسلامية. لذلك فان مطلب المواطنة وان كان مفهوما ينتمي للحداثة الغربية، فلا يمكن عدَّه بالغريب عن المجتمعات العربية بما هو تعايش بين المختلفين في عقائدهم، وحقهم في التمثيل السياسي.

وقد أمنت بعض الأنظمة العربية شيئاً من المكاسب الحداثية في بناء الدولة بعد مرحلة الاستقلال، لكن رغم ذلك، يمكن وصف الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال بكونها "دولة الباتريمونيالية الجديدة" بتعبير جون فرنسوا ليودار (فيلسوف وكاتب فرنسي) أي بوصفها نتاج تفاعل ما بين المجتمعات التقليدية المحلية والدول العصرية التي يتحكم فيها أفراد، فهي لا تتناسب مع المنطق السياسي التقليدي ولا مع المنطق السياسي للدولة المعاصرة، فالشكل والمظهر الخارجي يوحيان بوجود دولة عصرية بدستور وقانون مكتوبين، لكن التسيير يبقى باتريمونياليا، وبصورة أدق؛ يمكن وصفها بدولة الأبوية المستحدثة، كما سماها الباحث "هشام شرابي منذ عقود [٥]، وذلك عقب الاستقلاليات الشكلية والانقلابات العسكرية وهيمنة مماليك الأشخاص وامارات العائلات والعشائريات المطلقة المغلفة بغشاء مؤسساتي، فهي بذلك نقيض للدولة الديمقراطية المستندة لإرادة الشعب وفق المعايير الدولية لتنظيم وتوزيع السلطة، ولا ينسجم مع فكرة بناء دولة عصرية استناداً الى ميراث حضاري ومخزون ثقافي وتاريخي واسع في البلاد العربية.

وقد استلهمت بعض الأنظمة السياسية العربية التي أمسكت زمام الحكم بعد مرحلة الاستقلال نمط الإدارة السوفياتي، او نظام الحزب الواحد، وأقامته على أسس بيروقراطية تسلطية سقط وأثبت فشله لاحقا. وبالرغم من رفعها شعار الحداثة والمواطنة والعدالة الاجتماعية، فإن الواقع العربي الملموس كشف هشاشة هذه الأنظمة التي اعتمدت تكميم الأفواه والسيطرة على مجمل مفاصل المجال العام، مما ساهم في ردة فعل اتسمت بالعنف وبالدعوة

(٣) محمد الجابري. العقل السياسي الغربي وتجلياته. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠٠٠. صفحة ١٣.
(٤) سيد قطب. معالم في الطريق. دار الشروق. بيروت. ١٩٨٩. ص ١٢٤.
(٥) هشام شرابي. النظام الأبوي واشكالية التخلف في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٢

الى التغيير الشامل لاستبدالها، وظهرت في مرحلة لاحقة موجات الانتفاضات العربية بعد العام ٢٠١١. لذلك يصح وصف بنية النظام السياسي العربي؛ بالنظام التسلطي الذي تحددت خصائصه بتغييب الحُكم المدني، مقابل الاستقطاب السياسي والاجتماعي لمختلف مكونات الشعب لصالح أجهزة الدولة التي يمثلها النظام الحاكم المحتكر لكل وسائل القوة، والمسيطر على كل مفاصل الدولة، مع وجود طبقة مهيمنة غالباً ما تستقوي بأطراف خارجية. وبرزت ظاهرة "العسكريتاريا" التي دشنت معها عصر الانقلابات وأسست لثقافة العنف السياسي، بدل التأسيس لمبدأ التداول السلمي للسلطة، وبعد ذلك بقيت الديمقراطية تُشكل مصدر خوف لثلاثة أجيال متلاحقة في الوطن العربي، منها نخبة دولة الثورة، ونخبة الدولة التقليدية، ونخب الدول شبه الديمقراطية، مع غياب تام للمجتمع المدني المستقل عن الدولة، حيث كانت المبرر للتحلّل دوما، بأولوية بناء التنمية والتصدي للمؤامرات وللعدوان الخارجيين.

تتضافر هذه العوامل السلبية، لتبُرز مدى هشاشة العقد الاجتماعي العربي السائد. لذلك وُجِب تجاوزها نحو بناء شروط لنهضة مواطنية ديمقراطية كي تدخل عصر الحداثة الفعلية عبر مؤسسات عصرية فاعلة تحقق مطلب المواطنة المنشودة، من دون أن يكون ذلك مكرُمة او منة من أحد.

ب – الضمانات المؤسساتية لمشروع المواطنة العربية المنشودة

تُعرِّف دائرة المعارف البريطانية المواطنة على أنها العلاقة بين الفرد والدولة، وحقوق وواجبات كل منهما، وهي مرتبطة أشد الارتباط بالحرية. وتُعرَّف المواطنة في علم الاجتماع على أنها علاقة تقوم بين الفرد الطبيعي والمجتمع السياسي، فيقدم الطرف الأول الولاء ويتولَّى الطرف الثاني الحماية. فالمواطنة لا يمكن لها ان تنجح إلا في بيئة قائمة على دولة القانون والمؤسسات وتخضع لها. ولكي يشعر المواطن العربي بالثقة، كما بكرامته انطلاقا من كفالة حقه في المواطنة؛ لا بد من أن ترتبط مواطنته بمدنية الدولة القائمة على المساواة وحظر كل أشكال التمييز بين المواطنين، ولتفعيل المواطنة يتوجَّب تركيزها على ضمانات مؤسساتية حديثة تجعل منها حقيقة ملموسة من خلال:

١ – تأكيد مدنية الدولة كأساس لكل الحقوق

ظهر مفهوم الدولة المدنية في إطار بحث المفكرين عن ماهيتها، وتساءل البعض هل هي نقيض الدولة الدينية؟ أم نقيض الدولة العسكرية؟ أو الدولة السلطوية؟ تحدث جون لوك (فيلسوف بريطاني ١٦٣٢ – ١٧٠٤) عن الدولة المدنية كنقيض للحكم المطلق حيث فصل الحكم المدني عن الحكم الديني، كما تحدث مونتسكيو (كاتب ومفكر فرنسي ١٦٨٩ - ١٧٥٥) عن الحكومة المدنية كنقيض للحكومة المستبدة، أما جان جاك روسو (فيلسوف فرنسي ١٧١٢ - ١٧٧٨) فقد ذكر "الحالة المدنية" كمرحلة تضبط سلوك الإنسان وفقاً للعدالة عَوضاً عن الغريزة، في حين تحدث ماكس فيبر (عالم اجتماع الماني ١٨٦٤ - ١٩٢٠) عن مفهوم السلطة المدنية كنقيض للسلطة الدينية.

وتتطلب الدولة المدنية تبعا لذلك عقداً اجتماعياً مواطنياً يستند في مرجعيته إلى الشعب، فيقوم على الديمقراطية والعدالة والمواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، لذلك يقتضي على الدولة المدنية تمدين الحياة السياسية من حيث ضرورة فصل الجيش عن إدارة الشأن السياسي، مقابل

اقتصار دوره على حماية السيادة الترابية، او الوطنية، وتوفير الأمن للمؤسسات الدستورية، بما يضمن استمراريتها. فالوطن العربي ينتمي بغالبيته الى دول العالم الثالث التي احتلتها قوى خارجية لفترة طويلة من الزمن، ومازال يعاني من مخلفات الطغيان والاستبداد القديمين، ومن الرجعيات البدوية البدائية العتيقة والمتحجرة، وكأنما قد حُكم عليه بأن يستبدل الاحتلال العسكري الاجنبي القديم أيام الاستعمار بالاحتلال العسكري الداخلي الجديد تحت شعار الاستقلال. والواقع موضوعياً يبين أن العالم الثالث كما هو اليوم إنما ينتمي سياسياً للماضي السحيق، ويعيش في القرن العشرين الميلادي بالهيكل السياسي للقرن العشرين قبل الميلادي وفقاً لتوصيف كتاب " استراتيجية الاستعمار والتحرير للباحث جمال حمدان[٦].

وتشترط عملية بناء الدولة المدنية أيضا – بما هي نقيض للدولة الدينية وجود ركيزة تتأسس على المواطنة، و لذلك وُجِبَ تحييد المؤسسة الدينية عن الشأن السياسي، أو عدم تحولها الى سلطة قهرية باسم الدين، وذلك عبر عقلنة الخطاب الديني بغية المساهمة في خلق مجال عام تواصلي بين المختلفين، مؤسس على القيم الديمقراطية و التشاركية، فيفعِّل عقدا اجتماعيا ديمقراطيا بين المواطنين، قائم على مكاسب التعددية السياسية والانتخابات الدورية والشفافة، وعلى حرية التعبير عن الرأي السياسي، وهذا ما يكفله المجتمع المدني عبر ما يراد تعريفه بمصطلح "الرأي العام" الذي يعرف بكونه وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة في زمن معين. ويعتبر تبعا لذلك من أقوى الضمانات التي تكفل لنظام الحكم توازنه واعتداله، كونه يساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال دوره الرقابي. وقد اشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة الى أن الرأي العام شريكا فعلياً في الرقابة على أداء السلطة، كما اعتبره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة ١٩٩٣ محركاً لوعي الشعوب في نضالها من أجل ضمانة حقوقها بالعيش بكرامة.

٢ – آليات تجسيد المواطنة الفعالة وأُطر حمايتها

تقتضي المواطنة بناء أسس الدولة الديمقراطية الاجتماعية القائمة على مجتمع خالٍ من الاستغلال تكفل فيه كرامة المواطن دون تمييز، فالجانب الديمقراطي للمواطنة يقتضي ضمان المساواة بين المواطنين ويستدعي حمايتها بنصوص القانون عبر حظر التمييز، وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية في مجال حقوق الانسان، ثم تضمين صورتين منهجيتين من المساواة في المنظومة التشريعية المعاصرة وهما: منهج المساواة أمام القانون ومنهج المساواة بالقانون.

ونظرا لاستحالة تحقيق المساواة بصفة مطلقة، يأتي منهج التمييز الإيجابي كمعبِّر عن المساواة بالقانون ليكرس صنفاً من المساواة الرافعة لبعض الفئات التي هُضم حقها في السابق، ودوره التصحيحي لمكانة تلك الفئات يندرج ضمن السعي لتفعيل المساواة المنشودة عبر ادماج المرأة والأقليات على اختلافها في الحراك الوطني، في ظل استحالة تحقيق المساواة بصفة مطلقة بمنطقها الحسابي او الجندري " المستحدث" لا سيما أن هذا المنهج يتميز بطبيعته المؤقتة، ومستلهم من

(٦) جمال حمدان. استراتيجية الاستعمار والتحرير. دار الشرق. بيروت. ١٩٨٣. ص. ٣٨٦.

القانون الدولي و القانون المُقارن، فيساهم من تمكين أفراد معينين من معاملة تفضيلية من أجل بلوغ المساواة الحقيقية، وهو المبدأ الذي يتوسط الحق في المساواة والحق في الاختلاف في الحالات التي توجد فيها صعوبة للحفاظ على الحق بالمساواة الخالصة والمجردة، فيشمل المرأة والأقليات والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، وهو ما سبق أن أشار اليه الميثاق العربي لحقوق الانسان الصادر عن قمة تونس لرؤساء وملوك الدول العربية في العام ٢٠٠٤ في مادته الثانية والذي أبرمه لبنان بموجب القانون رقم (١) تاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

وتستهدف المساواة – كجوهر للمواطنة – تحقيق دولة الكفاية والعدل، وتوفير مستلزمات العيش الكريم عبر تفعيل مبدأ التكافؤ في الفرص بين المواطنين، دون أن تحتكر فئة الثروة الوطنية مقابل حرمان فئات أخرى منها، وذلك عبر إعادة النظر في المناهج التنموية المعتمدة، ومن خلال إرساء اقتصاد وطني سيادي يفك الارتباط التبعي بمركز الاستقطاب الغربي، قائم على تعاضد القطاعات الثلاث العام والخاص والتعاضدي، ويعمل على خلق طاقة وطنية انتاجية وريادية قادرة على استيعاب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا، فلا يمكن ان نتحدث عن مواطنة فعالة ومتساوية في غياب عدالة اجتماعية.

ولتفعيل مفهوم المواطنة لابد من إقامة قضاء عادل قوامه ضمانة حق المتخاصمين بالمحاكمة العادلة، والتقيُّد بالقانون لحماية الحقوق والحريات، عبر الغاء المحاكم الاستثنائية او العسكرية، وتفعيل ضمانات دور المحاكم المدنية والجزائية، وذلك من خلال احترام حق الدفاع وقرينة البراءة، ووجوب عدم خضوع القضاة لسلطة أخرى ما خلا سلطة القانون، عملا بمبدأ الفصل بين السلطات، مع ضرورة يقظة المجتمع المدني لكل ما يُهدد المواطنة المنشودة عبر دورهم الرقابي والمطلبي. ولا بد من اخضاع جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية الى صلاحية المحاكم المدنية، على أن تطبق هذه المحاكم التشريعات الدينية التي يمكن أن يكون قد اختارها صاحب العلاقة ارادياً(٧).

المبحث الثاني: حدود العقد الاجتماعي المطلوب لحماية المواطنة العربية

من الطبيعي أن يكون للضمانات الفاعلة لمشروع المواطنة العربية المنشودة محددات خاصة، لكي لا يتحول المشروع العربي الى صورة طبق الأصل عن النماذج الغربية، وملحق بالعولمة، يذوُّب الخصوصية الحضارية للأمة العربية و يصبح مجرد صدى لتقاليد الغرب.

برزت في الأعوام الأخيرة ظواهر جديدة في بعض الدول العربية تُلبِس المواطنة ثوباً مُعولماً، تفقده الخصوصيات الحضارية للشخصية العربية تحت تأثير فكر بعض فلاسفة الغرب الذين يُعرِّفون العولمة على أنها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي برأيهم ذلك المفهوم الفكري الذي يضفي الطابع العالمي أو الدولي أو الكوني على النشاط البشري. وتزامن ذلك مع بزوغ سطوة العولمة، وتبشير الفيلسوف النمساوي كارل بوبر (فيلسوف نمساوي ١٩٠٢ - ١٩٩٤) بالمجتمع المفتوح الذي يراه بالضرورة متجاوزا لكل نزعة تاريخية قائمة على الحتمية المؤسسة لمشاريع شمولية بصور مختلفة والتي تجد جذورها في كتابات افلاطون وهيغل وكارل ماركس، والتي تحوِّل

(٧) كمال جنبلاط. مشاريع قوانين لتحقيق المواطنة. الدار التقدمية. المختارة– لبنان. ٢٠١٤. ص ٢١٠.

الفرد الى آلة تلعب بها أقدار تخرج عن إرادته وفق منظوره كارل بوبر ذاته، والذي يدافع عن الليبرالية دفاعاً قوياً ومستميتاً.

تزامن ظهور كتاب المجتمع المفتوح لبوبر مع ما بشر به الفيلسوف الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ"، حيث ادعى أن الديمقراطية الليبرالية هي منتهى التطور الأيديولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي حكم انساني، وهي بمثابة نهاية التاريخ، وهو ما بشَّر به البعض من المفكرين الغربيين الآخرين كنهاية للسرديات الأيديولوجية الكبرى.

برزت هذه الظواهر في الوطن العربي في العقود الأخيرة، فتحصَّنت بلحاف المواطنة والحداثة والديمقراطية

والتنوير، لكنها برزت بشكلٍ مشوه، مما يُحتِّم ضرورة عدم فتح العقد الاجتماعي العربي المنشود على اطلاقيته إزاء هذه الأفكار والظواهر والتي تجعل منه هشا وغير متفرد بخصوصيته الحضارية، مع عدم استغلال الخصوصية العربية لتشويه فكرة المواطنة او تقييدها لصالح آجندات سياسية، لاسيما من خلال التوسُّع في تفسير بعض بنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان على غير مرادها، خصوصاً في القول: بأنه لا يجوز تقييد الحريات إلا بما يفرضه الأمن الوطني، وقد تمَّ استغلال هذا البند لخدمة أنظمة سياسية عربية[٨]. وأهم ظاهرتين أعقبتا هذه التحولات المشار اليها: ظاهرة المواطنة المُعولمة، ثم ظاهرة التبشير بنموذج المواطنة المفتوحة المتعارضة مع الهوية الحضارية العربية.

أ – ظاهرة المواطنة المُعولمة

تطرح علاقة المواطنة بالهوية العربية موضوعاً اشكالياً بامتياز، فلا ريب ان الأمة العربية موجودة كحقيقة واقعية، والهوية العربية ليست موجهة ضد أي مكونات أخرى موجودة على اليابسة، بل تتفاعل معها، وهي يجب أن تُحصَّن بالمواطنة وبعقد اجتماعي ديمقراطي حديث وفاعل ومؤسساتي، قائم على تجذير قيم دولة القانون والمؤسسات، فلا يجب أن تفقد الهوية العربية تراثها كمعبِّر عن كينونتها في عالم مازال يلحظ الاعتبارات القومية والعرقية والجهوية والثقافية، ولم يتحقق فيه التكوُّر البشري او الأممية حتى اليوم. وإن كان هذا التراث يحتاج فعلا الى التجديد والتحديث بما يتلاءم مع مواطنة عربية حضارية ومنفتحة وذات طبيعة خاصة في الوقت نفسه، ذلك أن بعض نماذج المواطنة غير المُقيدة بالخصوصية الحضارية للأمم، تطرح تحديا، لأنها قد توصلنا الى ضياع يقلب المفاهيم رأساً على عقب، كما حصل في موضوع المثلية الجنسية على سبيل المثال، وهناك ضرورة لكبح جماح سطوة العولمة المتفلِّتة، لكي يبقى العقد الاجتماعي المواطني المنشود متميزا ومتطابقا مع مشروع النهوض الوحدوي العربي ذي الوجه الحضاري المتطور، وهو ما يتطلب صونه وتحصينه من مشاريع العولمة التي تحمل بذور التفتيت والبلقنة والتمزيق التي تنال من السيادة العربية[٩]، حيث برزت هذه الظواهر في ظل ما سمي انتفاضات الربيع العربي الشعبية والشبابية الهادفة الى التغيير السياسي والاجتماعي، وهي بلا شك انتفاضات مشروعة وذات أهداف نبيلة وسيادية، وقد تزامنت مع

(٨) ناصر زيدان. حقوق الانسان في القوانين اللبنانية والدولية. الدار العربية للعلوم–ناشرون. بيروت. ٢٠١٥. ص ٥٧.
(٩) كمال الساكري. الفرنكوفونية؛ فرس رهان ام حصان طروادة. منشورات الأفق. تونس. ٢٠١٨. ص ٢٤١.

مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي على انتشار مداها مع بروز "ظاهرة الانسان التواصلي " الذي يعرفه "بيار ليفي" (كاتب فرنسي ولد عام ١٩٥٦ بتونس) بكونه كائن من دون داخل ومن دون جسد ويعيش في مجتمع دون أسرار وخصوصيات، لذلك جسدت تلك التحركات ثورة الانسان المواطن القادمة من الجنوب، لكن سرعان ما انتكس بعضها، إما لدوافع داخلية او خارجية، ومن بين أسباب انتكاستها ظهور مطالب لا تملك امتداداً شعبيا، وتنطلق من حساسيات فئوية أو بسبب بعض الظواهر المتفردة، ومنها يرتبط بقوى خارجية مؤثرة[١٠].

تمَّ استغلال حراك الشعوب العربية المشروع من قبل قوى غايتها تفتيت المُفتَّت والحاقها بمراكز الاستقطاب الغربية، ويمكن ان ينطبق عليها وصف المفكر طارق رمضان (كاتب سويسري من اصول مصرية ولد في العام ١٩٦٢) بكونها انتفاضات تحت التأثير، خاصة وأن بعض القوى السياسية تطرح مطالب متعارضة مع ثوابت راسخة مُعبرة عن هوية الأمة الجمعية، فتكتسي خطورة مستقبلية، في ظل وجود منظمات غير حكومية مدعومة بقوة من دوائر خارجية، وهي راغبة في تحقيق انتقال ديمقراطي يستهدف تغييراً شاملاً وجذرياً في البنى الاجتماعية برمتها، وظهرت في الوقت ذاته مطالب بالهويات الفرعية، والتي أضحت كأنها مشروع تجزئة على أساس عرقي او طائفي، فالغرب اليوم يدعم سياسة ما يسمى بمفهوم "الأقلنة" (أي الأقليات) الذي يدل على تحوُّل انتماءات فرعية لأقلية ما الى هوية خاصة بها، وبالوقت نفسه يدعو فيه للهوية المعولمة في مكانٍ آخر، في تناقضٍ رهيب، يخفي استغلالاً امبراطورياً متجدداً. وهو ما سبق أن استخدمته ذات القوى تقريباً في فترات سابقة خلال الحقبة الاستعمارية، ويستعمل اليوم ذات المنطلقات في حقبة مُعولمة بخلفية حقوقية تحررية، ويرافق ذلك سياسات إعلامية موجهة، غالباً ما تستخدم المنابر الأممية، وهي تستغل سوء إدارة السلطة السياسية في غالبية الدول العربية، خصوصاً لناحية تعاملاتها غير السوية مع مسألة الأقليات.

لا ريب من أن الوطن العربي حقيقة راسخة في التاريخ والجغرافيا والثقافة، لكن فيه تنوع وتعدُّد سياسي وديني وإثني، وفيه مجموعات وازنة غير عربية، كما في وجود الأقلية الكردية في بلاد الشام والعراق أو في الأقليات الامازيغية في المغرب العربي.

و يقتضي الأفق المواطني المنشود منح هذه الأقليات حقها في المواطنة الكاملة، واحترام خصوصياتها الثقافية واللغوية، وقد بدأت بالفعل السلطة في المغرب و الجزائر بتدارك الأمر لتجنُّب سيناريو التوظيف والتفتيت من قبل القوى الغربية، فغيرَّت سلوكها تجاه الأمازيغ من خلال الانتقال من سياسة الاقصاء الثقافي إلى العمل على الإدماج والاستيعاب على أرض الواقع تمهيداً للوصول الى عقد المواطنة الكاملة، وذلك عبر تعديل الدساتير بعد انتفاضات ما سمي بالربيع العربي، حيث أدمجت اللغة الأمازيغية كلغة وطنية الى جانب اللغة العربية، بالإضافة الى إنشاء مؤسسات حكومية تُعنى بالثقافة الامازيغية[١١]. ويقتضي المنطق السليم مواطنياً؛ جعل الامازيغية كهوية فرعية تتكامل

(١٠) عبد المجيد العبدلي. قانون العلاقات الدولية. مجمع الأطرش للكتاب. تونس ٢٠١٤. الصفحة ٥٥٧ وما بعدها.

(١١) وفيق بن حصير. الأمازيغ والأمن الهوياتي. رسالة ماجيستير في جامعة الحاج لخضر. المغرب. ٢٠١٥. ص ٨٧ الى ص ١٤٦.

مع العروبة كهوية رئيسية، ولا تتناقض معها.

اما بالنسبة للمسألة الكردية بالمشرق العربي والتي تخلق إشكاليات كبيرة، فقد تم منح المكون الكردي العراقي في مرحلتين سابقتين الحق في المواطنة، وذلك عبر اتفاقية الحكم الذاتي ودستور الجمهورية العراقية المؤقت في العام ١٩٧٠، ثم في الحقبة الزمنية التي تلت احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، ولكن في ظل نظام المحاصصة الطائفية الذي أفرزته التدخلات الخارجية، لوَّح بعض ممثلي المكوِّن الكردي بالانفصال الكامل تحت شعار حق تقرير المصير. في المقابل فإن أوضاع الأكراد في سوريا كان هشاً وتمَّ تهميشهم في مرحلة ما قبل انتفاضة العام ٢٠١١، مما دفع بعضهم الى الإرتماء بأحضان قوى خارجية، والمطالبة بتحقيق انفصال، يأخذ بالإعتبار خصوصياتهم القومية ومصالحهم المعيشية.

تطرح هذه السياسات الانفصالية ما يسمى بمصطلح "التدويل" الذي يمكن تعريفه على "أنه نظام يطبقه فريق من الدول او المنظمات الدولية على مدى زمني معين في مدينة أو إقليم أو في مناطق يحددها القانون الدولي، ولا يتضمن محتوىً خاصاً مُحدد سلفاً، فيمكن أن يصل حد التخصيص الى ممارسة السيادة على هذه المناطق بدلا من الدولة المركزية، وتكمن خطورته في أنه يجعل الشأن الوطني والقومي الداخلي مسألة أممية[١٢].

ب – ظاهرة التبشير بنموذج مواطنة منقطعة عن التاريخ ومنفصلة عن الثقافة العربية

تطرح بعض النُخب العربية مشروعاً علمانياً يستهدف بناء عقد اجتماعي جديد، ويُحيِّد المؤسسات الدينية عن التدخل في الشأن السياسي. ويبدو مطلبها وجيهاً ومنطقياً، لكن المأزق يكمن في نمط النموذج المعروض والذي يخالف معظم الخصوصية المجتمعية العربية، ذلك أن المصطلحات المطروحة لا يوجد اتفاق حولها، باعتبارها تحمل أحياناً تفسيراً مغلوطاً، وترمي لإلغاء الحريات الدينية ذات البعد الإسلامي، وتوحي الى كون الأنماط غير الإسلامية مناسبة أكثر لروح العصر، او أنها تهدف لتدمير مكانة رجال الدين بالكامل، بينما الهدف هو ابعاد الدين عن الدولة ليس أكثر.

جزء من نماذج ومفاهيم العلمانية؛ كان في بعض الأحيان مشبوها، فالأكيد ان العلمانية وجه إيجابي وضروري بما هي ضمانة للوحدة الوطنية في بيئة عربية تعرف تنوعا دينيا وطائفيا وتحوُّل دون استخدام الدين كوسيلة للإبقاء على الأوضاع السلبية او أداة لاستغلال وقهر الشعوب، ويخالف مبادئ العقد المواطني العربي المنشود؛ لكن في المقابل؛ بعض المُروجين لها كانوا من الاستعماريين أو أدوات عند الاستعمار، ولا يريدون من وراء تحقيق علمانية انتقائية لقاء الجميع على الفكرة الوطنية كما كان الادعاء، بل يهدفون الى أن ينسى أبناء الأمة تراثهم وتاريخهم، ويقابل هذا النسيان ترويج وتعميم للثقافة الغربية وللحضارة الغربية[١٣].

وظهرت نماذج عدة للعلمانية؛ منها الجزئية ومنها الشاملة. فتمَّ تعريف العلمانية الجزئية بكونها فصل الدين عن الدولة، مقابل مصطلح العلمانية الشاملة الذي يعني فصل القيم

(١٢) كمال الساكري. مرجع سابق. ص ٢٤٦.

(١٣) راجع ميشال عفلق (مفكر سوري ولد عام ١٩١٠، ومؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي)، خصوصاً كتابه، في سبيل البعث، المنشور في أكثر من دار نشر بطبعات مختلفة.

الإنسانية والأخلاقية والدينية في جانبها العام والخاص. والعلمانية الجزئية مرتبطة بالمراحل الأولى لتطور العلمانية الغربية، لكن الأنظمة السياسية في الوطن العربي والعالم الإسلامي ظلَّت ترفض التماهي مع هذا النمط من العلمنة، فتراعي جزئيا الخصوصية المجتمعية لشعوبها، وهي أسست لعلمانية فتية تفصل الديني عن السياسي في إدارة الشأن العام، فتعطيه جانباً ثانوياً في إدارة الدولة والمجتمع.

وتُستغل بعض الدعاوات للعلمانية لغرض تفعيل نموذج شمولي يُبَشر به عبر المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالخارج احياناً، والتي تسعى للتسلُّل الى دول العالم الثالث برمتها، بغية خلخلة النسيج الاجتماعي تحت عنوان تفعيل المواطنة، وتسهل بعض الحكومات الغربية دور هذه المنظمات وتدعمها مالياً، بسبب شعورهم بكراهية الشعوب العربية لسياستهم الامبريالية. لذلك تم خلق هذه المنظمات غير الحكومية العابرة للقارات، والمكونة من مثقفين و نُخب عربية تكنوقراطية، فتتعامل هذه المنظمات مع الأفراد في الوطن العربي بناء على خطة أيديولوجية لتشجيع "الفردانية" على حساب الأنشطة التعاونية والنضال السياسي الجماعي. وتضطلع بعض هذه المنظمات غير الحكومية بدور الأداة التي تشوِّه التقاليد المجتمعية من الأسفل الى الأعلى، عبر توفير مداخيل وأجور مرتفعة للنُخب المُتغربنة بغية السعي لتغريب المجتمعات العربية، فتصبح مجتمعات استهلاكية ملحقة بالسوق الغربية(١٤). ومع الوقت يتحوَّل الناس الى عناصر تحشيد لمشروع غربي، يعلن أنه يعمل للعولمة، ولكن مضمونه فرض نمطية حضارية غربية خالصة، على حساب تدمير الخلفيات الثقافية والحضارية للشعوب التي تخالفها الرأي، او تلك ممن تعارضها في مشاريعها الإمبريالية المتجددة.

ان المتأمل في تفاصيل خطاب بعض الجماعات التغييرية يلاحظ استخدامها مفردات تبشيرية، ومعجمها يضم "لوبيات" للدفاع عن المثليين وعن الأقليات، ويشمل أيضا ظاهرة ما يسمى العبور الجندري(١٥). ويتخذون من النسوية شعارات راديكالية، تستفيد من واقع مظلومية النساء في الوطن العربي وسعيهن لتحقيق المساواة؛ كمطية لتحقيق آجندة لا علاقة لها بتطلعات المرأة العربية، فتشوِّه مطالبهنَّ كقضية عادلة. وهذه الجماعات تتحد مع الظواهر المذكورة، لتعميم نمطية أُسرية مختلفة عن النمطية العربية ذات الخصوصية، وذلك عبر المناداة بما تسميه الحق في المواطنة المُجردة عن أية مُقيدات.

الخاتمة:

لا بد من الإشارة الى ضرورة وضع مشروع عصري للمواطنة العربية موضع التنفيذ، وذلك من خلال شجاعة استثنائية تقوم بها حكومات عربية وطنية قبل فوات الأوان. ومن نافل القول؛ أن جامعة الدول العربية هي الإطار المناسب حالياً لكي يتم إقرار المشروع من خلال مؤسساتها الرسمية (مؤتمر القمة، او مجلس وزراء الداخلية العرب، او مجلس الجامعة). كما هناك ضرورة لتصفية المقترحات المطروحة، على قاعدة غربلة الشوائب منها، كي لا تتسلَّل من خلال بعض المفاهيم او العبارات؛ نماذج مُنحرِفة عن المواطنة، تدعو ضمناً لتسويق "المثلية" البعيدة كل البعد عن القيم

(١٤) عادل سمارة. منظمات غير حكومية او قواعد للآخر. منشورات مركز المشرق العامل، رام الله - فلسطين. ٢٠٠٣. ص ٢٥.
(١٥) Terry Altilio, MSW, A.L.G (2011) Oxford University, England. P 120.

العربية وعن مبادئ الإخلاق، والتي تؤدي مستقبلاً الى احداث تشوهات هائلة بالطبيعة الآدمية للناس.

مهما يكُن من أمر؛ فلا يجوز تأخير إقرار مشروع المواطنة العربية، وهو الضمانة لعدم تفكُّك الأمة، ويمكن له أن يلاقي الطموحات الثقافية المشروعة لبعض الأقليات الاثنية التي عاشت وترعرعت في كنف العروبة السمحاء. خصوصاً الأمازيغ والأكراد والكلدان وسواهم.

والوقائع تفرض الشروع نحو مأسسة الدوائر الحكومية في الدول العربية، وابعادها عن الشخصانية او القبلية او الطائفية، لأن المؤسسات المستقلة التي تستند الى لوائح تشريعية عصرية وواضحة؛ ستؤلف الضمانة لتحقيق المواطنة. والمواطنة هي السبيل الأنجع لكي يتحمَّل المواطنون مسؤولياتهم في الدفاع عن القيم وعن الأمة وعن الأوطان، كما أنها السبيل لكي تأخذ الدولة في الوطن العربي مكانتها الطبيعية، وتتحمَّل مسؤولياتها في حماية التنوع والديمقراطية وتوفير مقاومات الأمن للناس، وتأطير القواعد الإنتاجية بعيداً عن الاستغلال والهيمنة، وبما يوفر تكافؤ الفرص أمام الجميع.